

بوصفها نظاما شاملا في طور التكوين، وقد يكون من حسن طالع الفكر الليبرالي أنه يستخدم سلاح النقد ومنجزات الديمقراطية ، وبصرف النظر عما تكشفه هذه المقاصد من حقائق، وخصوصا حقيقة تحويل الفكر الديمقراطي إلى أيديولوجيا خادعة ومموهة، فإذا كانت التكنولوجيا واقعا يؤسس لحياة جديدة للبشرية، وستبدو حركة السوق وفقا لهذه السيورة إيجابية في أذهان الناس، حيث يصبح لعلم التكنولوجيا قوة القانون دائما، ومنها المنظومة الاقتصادية، يمنع توجيه الاتهام إلى انحرافاتها. وعندما يدنون (خلل الشغل) فإنهم [ص: 185] يعنون بذلك الدعوة إلى مزيد من التكنولوجيا للسيطرة على الخل. ومن هذا القبيل، يظنون أنهم يحلون المسألة باختراع «برغوث إلكتروني» يتيح ترميز المشاهد المؤدية، [1] فكان ذلك ضروريا لإعادة إنتاج مفاهيم أكثر تطابقا، وصار حاجة يستحيل الاستغناء عنها ببسر. وأكثر من هذا، وهي تفضي إلى إطلاق شعارات ينبغي لعشاق الحرية الفرار ذعرا من معانيها: مستقبلكم يمر عبر الطريق الفسيحة، لا يكتفي «برون» بتوصيف الألم الناجم عن المشهد العالمي، فكل ما يتحرك في الدنيا وكل ما ينطلق بسرعة يتقدم، وكل ما يتحرك أمر إيجابي، وسيحقيق بك الشر الأكبر إذا سبقك أو تجاوزك. ولذلك تقوم غالبية المباريات على أساس السرعة، إن عبارة السرعة، فهي تتيح بنقدها سلاحا ناعما وأخلاقيا للاستقواء على عيوبها، ومن المؤكد أن وفرة الخطابات التي نلمحها الآن وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين، هي علامة أخرى على التعددية التي تميز المشهد النقدي في كل مكان. حيث تتألق أسماء: إدوارد سعيد ، وهي أسماء يكتب أصحابها في العالم الأول مؤكدين حضورهم في هذا العالم الأول بوصفهم منتمين إلى حضارات وهويات مختلفة، ومدارس فكرية متعددة، يجمعهم التمرد على الخطاب المركزي في أي شكل من أشكال الكتابة، [ص: 188] لقد أسهمت الآلة الإعلامية الرأسمالية في الترويج للعلومة على أساس المزايا التي ستحققها، وراح هذا الخطاب يروج لها باعتبارها العصا السحرية التي ستمكن دول الجنوب – ومن بينها دول العالم الثالث العربية والإسلامية – من التخلص من المستويات المتدنية لتنميتها، وتصحيح اختلالاتها الهيكلية، والوصول إلى أسواق الدول المتقدمة وولوج الأسواق العالمية، فضلا عن صناعة العصر من الإلكترونيات الحديثة. وراح هذا الخطاب يجعل من العلومة طريقا لا مفر منه، وعصا لا بد من التوكؤ عليها لدخول أزمنة القرن الحادي والعشرين. وهكذا اخترقت الآلة الإعلامية للعلومة الممرات الضيقة لكثير من الاقتصادات، على أساس حسابات اقتصادية قصيرة الأجل، ضيقة الأفق، ذات أبعاد [ص: 189] ومكاسب محدودة ومجردة. لا شك أن هذا الخطاب في الوقت الذي يتكلم فيه عن موجبات الاندماج بالسوق العالمية، تجده صامتا إزاء الاندماج العربي داخل الاقتصاد العربي. إذا كانت بعض الاقتصادات العربية والإسلامية مقننة بموجبات الاندماج بالسوق العالمية على أساس المزايا التي يقدمها هذا الإنتاج، ألا يكون من الأجدر الاندماج أولا بالسوق العربية، وتحقيق مكاسب الاندماج بالسوق العالمية على أساس عربي جماعي، بدلا من قطري فردي؟ وعليه فإن الخطاب الاقتصادي العربي المعاصر، كما يؤكد على ذلك الباحث د. حميد الجميلي [5] ، مطالب بتحسين المحتوى الاقتصادي العربي لكي يتمكن من بناء أمنه الاقتصادي، قبل الحديث عن موجبات الاندماج بالسوق العالمية. ومطالب كذلك بالحفاظ على سلطة القرار الاقتصادي العربي، ومقاومة السيادة الاقتصادية الغربية، بدلا من التعلق بعالم السيادة الكونية. كما أن هذا الخطاب مطالب بعدم الوقوع في فخ العلومة وما يروجه خطابها من موجبات الاندماج بالسوق العالمية. [ص: 190] ولا من القائلين بإمكانية مواجهتها بالعنف والتمرد، ولست بالطبع من المستسلمين الداعين إلى «ركوب القطار» قبل أن يفوت الأوان، بل أنا من القائلين بضرورة المواجهة الإيجابية لتحديات العلومة. ففي الميدان الاقتصادي – الاجتماعي تتلخص تلك المواجهة الإيجابية في الحفاظ على المصالح الوطنية، ومنع تدهور أوضاع الفئات الفقيرة والمتوسطة. ولتحقيق ذلك لا بد أن تكون بلداننا العربية والإسلامية حرة في تحديد خياراتها الاقتصادية – الاجتماعية، أي أن تكون حرة في تحديد القطاعات الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، وبالتالي أن تحدد هي، وليس الجهات المقرضة أو المانحة، وليس الشركات متعددة الجنسيات ، ميادين الإنتاج التي لا بد لها من تكتيف رأس المال واستخدام تكنولوجيا متقدمة، اعتمادا على تكنولوجيا أبسط، وهذا لا يكون إلا باتخاذ خطوات حازمة لوقف الفساد والهدر والتمظهر والاستهلاك التفاخري، لتتج في عملياتها التنموية. هذا من الناحية الاقتصادية، وعلى رأس هذه الأساسيات «حقوق الإنسان» أو «كرامة الإنسان»، من ناحية تقرير المبادئ والقواعد أولا، ومواجهة أي قوى ظلم غشوم حتى يؤخذ الحق منه. هو ما كان يقرر الحقوق ويحميها بالنسبة للمرأة وبالنسبة لغير المسلمين. [ص: 192] وصورة الإسلام – كما يذكر أحد الباحثين [7] – في العالم المعاصر إزاء هؤلاء وتلك، صورة مختلطة ملتبسة مشوهة، نتيجة واقع المسلمين وما يسوده أحيانا من تقاليد ليس للإسلام فيها نصيب، ونتيجة غموض بعض الإسلاميين – المتعمد وغير المتعمد – عند عرض موقف الإسلام الصحيح الصريح من هذا الخليط والمسح، أو خلط بين المعاملة الحسنة والمساواة في أبعادها المتكاملة من حيث المبادئ والقانون من جهة، والمعاملة الحسنة

والمساواة لا يختلطان ولا يلتبسان في العقل المعاصر، فهذا ما جعل الحياة محتملة مقبولة إلى درجة مناسبة مع غياب المساواة. في دستور الولايات «Bill of Rights» وغياب النوايا الطيبة والنزعة الخيرة، ضيع فعالية النصوص القانونية في لائحة الحقوق المتحدة، فاحتاج المستضعفون إلى حركة الحقوق المدنية في أواخر الخمسينيات بعد قرابة قرنين من تقرير تلك الحقوق. وما زالت وقائع إهدار تلك الحقوق، [ص: 193] التي لم ترسخ بعد في أعماق الناس الشعورية وما وراءها والعقلية والأخلاقية، تتوالى في مختلف أرجاء البلاد إلى أيامنا هذه! وإنما لا بد أن يظهر الضمير والسلوك الأخلاقي الفردي والاجتماعي النص القانوني الصريح القاطع، ومعرفة الباطل ومنعه بكل سبيل مشروع. حتى لا يكونوا ممن يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم ويقولون ما لا يفعلون، والحق (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) (الرعد:11). وهؤلاء لا يرضون عن النزعة الفردية الجامحة ولا عن الاستغلال الرأسمالي غير الإنساني، الذي لا يؤمن إلا بالمنافسة ويغفل عن العاجزين أصلا عن دخول السباق، لا سيما وأنهم قد يكونون مسئولين كأفراد عن حرمان المحرومين. وكثير من انتقادات الديمقراطية في الغرب وممارستها قد صدر عن مصادر غربية، وتبادل السلطة بشكل سلمي، والترشيح، [8] [ص: 195] وثمة قضايا أخرى ذات أهمية كبرى نأمل أن يتبلور الفكر الإسلامي إزاءها في هذا القرن، بعد أن تطاول الزمن ولم يتحقق بعد المأمول بصورة مقنعة، و«الثابت والمتغير»، وهناك مفهوم لا بد من توضيحه وهو وعي الغرب، فلا يمكن فهم العولمة دون فهم متقدم للغرب، فنراه استعماريا فقط، أو مدنيا فقط، هذه النظرة لن تسدي لنا أية خدمة. إن ما نحتاجه الآن هو أن نقرأ الغرب بتمعن قراءة معرفية، تستكشف الغرب وتجعله واضحا فكريا أمامنا. فإن فهمه واستيعابه هو ارتقاء في المواجهة. إن مواجهة (الآخر) بالعلم والثقافة، أي المواجهة بالمعنى المعرفي، تؤهلنا لانتقال تلك المواجهة إلى ساحات أرحب، لنطرح أسئلة ذات علاقة بأهم التحديات المباشرة لنا. والذي كنا وما زلنا نحلم به كإنجاز إنساني عالمي. [ص: 196] تعني أن نضع المقولات والمفاهيم موضع النقد والتحليل والتفكيك، من أجل فهمها وإعادة إنتاجها، إنها اللحظة التي ينهض فيها العقل، معلنا استقلاله، وقدرته على تمثيل نفسه، ومنبئا عن انكسار المركزية الأوروبية والرأسمالية الغربية، لقد ولى زمن الانغلاق بحجة الحفاظ على الذات والهوية، وما زالت التجربة المتمثلة أمامنا تثبت لنا يوما بعد آخر أن المجتمعات كلما انغلقت على نفسها وتجربتها أكثر، كلما كانت مناعتها أضعف. وتتضاعف المشكلة عندما يكون انتقال المعلومة واختراقها للمجتمع يتم بصورة تتجاوز إرادة التعفف من تلقيها، هي أن الانغلاق على الذات أمر متعذر اليوم نتيجة للتقدم الهائل في تقنية الاتصال، فالمساحات الجغرافية الشاسعة، لم تعد تمثل عائقا أمام معلومة تنطلق من أي مركز مدني في العالم. نتيجة لاحتكاكه المباشر بمنجزات الغرب وثقافته، لم نستطع أن نرسي قاعدة يمكن أن تؤسس لعلاقة متكافئة مع العالم الغربي. فرغم دعوات الحوار المتكررة، إلا أننا ما زلنا مسكونين بأحد هاجسين: [ص: 197] الانغلاق والانكفاء بما يحرمان الاستفادة من منجزات العصر، أو الانفتاح الأقرب إلى الذوبان في (الآخر) وتمثل قيمه، وأردنا أن نقرأ الغرب بموضوعية، صحونا على مدونة ضخمة من الشبهات، وتمثل الغرب على المستوى السياسي باعتبارها صك القبول. ووجد المفكر الإسلامي نفسه في موقف الدفاع عن المقدسات الدينية، وعدت تلك من أولويات الفكر الإسلامي. لا سيما التي تتصف بالتشدد من قبل بعض العلماء والكتاب الإسلاميين، ولكن يجب أن نضعها ضمن سياقها الزمني الطبيعي، والانطلاق من رؤية معرفية في قراءة الذات والواقع و(الآخر)، مكان متميز في الخطاب الإسلامي، كما أن الإنصاف لا يسمح لنا بالتفكير لكل إيجابيات الحضارة الغربية، «مع أو ضد»، تلك الثنائيات التي ساهمت إلى حد كبير في إرباك وعينا، لا يتم إلا عبر مشاركة الجميع في تشكيله، وتنتفي منه لغة الفرض وأساليب الهيمنة. هل يمكن أن تنجح شراكة متوازنة بين المدنية الحديثة والقيم الروحية؟ بالتأكيد ذلك ممكن، وأي رأي يذهب إلى غير ذلك سيحتوي على تشكيك غير مبرر بالقيم الروحية وبالمدينة الحديثة. ومن الجدير بالذكر أننا لسنا ملزمين بوضع الغرب مقياسا ومؤشرا لحركة التقدم كما هو الحال الآن، بل إن خيارنا كمسلمين ينبغي أن يتركز في «صناعة العالم المبتكر»، والذي لا بد أن ينطلق من نظم معلومات فاعلة وحيوية، نظم تستطيع السيطرة على أداء المجتمع المعاصر بتعقيده وظواهره المختلفة، أي إعادة النظر في طبيعة علاقتنا مع العلم، وتجديد نظرتنا إلى منظومة القيم الحاكمة. وعلى الرغم من أننا استعرضنا في بحثنا كثيرا من الآثار والتحديات التي تواجه الدول الأقل تطورا من جراء عملية العولمة وتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، إلا أن هناك من يؤكد على أن العولمة، تحمل في طياتها العديد من الإمكانيات التي تسهم في إحداث الارتقاء والتطور. فالعولمة ما هي إلا واقع لا بد من الاعتراف بوجوده، وبالتالي تصبح المشكلة: هل نحن قادرون على مواجهة تحديات هذه الظاهرة؟ هل نستطيع الاندماج في كما يشير الأمين العام للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب، Integration With Dafguards نظام العولمة مع التحوط للمخاطر [آسيا (الاسكوا)؟ ومن هم القادرون على مواجهة تحديات العولمة [10] ؟] ص: 201